

فيكون قوله واذا قيل لهم انما امرنا كما من فعل ومن فاعل مقام المراسم
ولا بد من اعتبار هذا التاويل اي وهو كون المراد
اسميت او ما يقول مقامها
على هذا التقدير اي تقدير
عدم وضع الالفاظ لنفسها
اي لا يتفاد من قول الخاجة والبيان في الكلام في
الكلام اي لانهم عرفوا بما تضمنه من الكلم اسنادا معتيدا مقصودا
لذا انة والكلم واحدة كلمة وهي لفظ وضع لمعنى مفرد في اسمها
اسم او فعل او حرف وامينو الخارج عن ذلك وحي فلا يكون
قوله تفعل واذا قيل لام كلاما معناه كلاما قطعيا
اي وتعرف المبتدأ حيث قالوا هو كاسم الجرد عن المواضع
القطعية للاسناد اليه وهذا لا يضر ب فعل حاضر ومن حرف
جر فهو غير جازم لخرج ما ذكره
المقام لئلا يفتقد
اي هذا اجواب اخر واصل ان ما ذكر الخاجة من الحصر والتعريف
منظور فيه للفتاوى ليس اسمها ولا فعلا ولا حرفا وقد يكون التسمية
ليس اسمها وبالجملة ما ذكر الخاجة منظور فيه للفتاوى واما الخلاف
اللفظي وازادة لغيره فهو نادرا لا ينظر اليه فلا يرد نقصا
واذا كان في الشارح ان الى ان قوله المم فافتنع
اي جوابه شرط مقدر وقوله ان المم اي لا يثبت له التغيير
الفعل مدلوله في الجملة ان الفعل مبتدأ ومدلوله مبتدأ ثان
وعلى خبر المبتدأ الثاني والجملة الاولى والفعل المفضل الاصطلاح
ومدلوله المدلوله الجملة والجملة وعينه في الاعتراض في المقتضى
واو ارب المدلوله التضمين لم يرد الاعتراض وقد اذ امر به
المطابق وقد مضى اي لم يرد مدلوله واذا ارب بالفعل
الفعل اللغوي وهو الحديث ومدلوله جزئية وكاتبه
قيل

سعي قيل الفعل اللغوي جزئية كالي كان من جمل خبره في الما كل
سعي والضمير ويجوز ان الفعل مبتدأ ومدلوله خبر اول وكلي
خبر ثان ويتركب الما فيراد بالفعل اللغوي اعني الحديث
والضمير في مدلوله للفعل بالمعنى الاصطلاحى فلا يكون
اخبارك بان الفعل اللغوي مدلوله الفعل الاصطلاحى وانما
الفعل اللغوي كلي وعلى هذا فلا يتوجب اعتراض في ايض
حجة الما خبر الما بينهما اي بين الفعل والحرف في دلالة
علم معنى معرفة كالمغير ونسبت في زمانه معنى
هنا يتضح ان التزامه ليس جزء المدلوله الفعل بل ظرف
للتسمية وليس كذا في الما وط ان يقول وهو كحدث
والزمان المعين ونسبته الى موضوع ما وقوله في زمانه معان
ظاهرة في الما والمماضة وفي المضارع لاحتمال الجملة والاستقنا
المادة يقال ان كوصف بالتعيين باعتبار ما تحقق من
وتخرج الفعل فتأمل كما حرق اي في كونه موضوعا
للمتخصصات بوصف عام كما بينه كيمد بقوله فكما ان
الكل من ما افاده كلام الما من ان الفعل موضوع بوصف واحد
لجميع معناه كما لفظ لما ذكر المحققون من ان اشتقاقات
موضوعية بوصف معين موضوعية باعتبار مادتها وضعا نوعيا وموضوعية
باعتبار هيتها المتخصصات وصفعا ما ضرب مثلا باعتبار
مادتها موضوعية للحديث وموضوعية باعتبار هيتها لكل نسبة
ذات الحديث الى فاعل ما في زمان معين فقول كيمد غير مستقيم
بالم نظر لوضع المادة فتأمل ولما كان الحديث
اي اعلم ان الكلية ملتبسة ومرة والاستقلال بالمفهوم
ملازم لها والمخيار بالكلية يتحقق عن استقلاله بالمفهوم
لا عن كليته ولما كان ظاهر المصاحف عكس ذلك وهو لغيره
مستقيم كالخبر

